الرئيس الأمريكي ينأى بنفسه عن رئيس حملته الانتخابية سابقاً مانافورت

البيت الأبيض: دعوة ترامب لإنهاء تحقيق مولر «رأي وليست أمراً»

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أوضح البيت الأبيض، الأربعاء، أن تغريدة الرئيس، دونالد ترامب، التي دعا فيها إلى إنهاء التحقيق حول التدخل الروسي في الانتخابات، والذي يقوده روبرت مولر، تعكس رأياً وليست أمراً لوزارة العدل.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز للصحافيين: «هذا ليس أمراً، أنه رأي الرئيس.. لكنه يريد أيضاً أن ينتهي هذا التحقيق».

من ناحيته واصل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، محاولة تشويه التحقيق في علاقة حملته الانتخابية بروسيا، ونأى بنفسه عن بول مانافورت، الذي كان يوماً رئيس الحملة، ويخضع للمحاكمة بسبب التهرب الضريبي، والاحتيال المصرفي.

وتحدث شهود الادعاء في إحدى المحاكم الاتحادية بولاية فيرجينيا، عن تقديم مانافورت استشارة سياسية لحزب موال لروسيا في أوكرانيا، عقب اختيار لجنة المحلفين، الثلاثاء، وبيانات افتتاحية.

ويواجه مانافورت اتهامات بإخفاء دخله الذي حصل عليه من أوكرانيا، قبل سنوات من إعلان ترامب ترشحه للرئاسة في عام 2015، وفيما بعد بالحصول على قروض مصرفية كبيرة على أساس معلومات خاطئة.

يشار إلى أن مانافورت، الذي رأس حملة ترامب لأقل من شهرين حتى انكشف عمله في أوكرانيا في أغسطس 2016، يواجه 18 اتهاماً وهو أول مدع عليه يخضع للمحاكمة في إطار التحقيق، الذي يقوده المستشار الخاص بوزارة العدل، روبرت مولر، بشأن التدخل الروسي في انتخابات 2016 والتواطؤ المحتمل مع حملة ترامب.

وقال ترامب في تغريدة: «عمل بول مانافورت لصالح رونالد ريجان وبوب دول وكثيرين غيرهما من القادة السياسيين البارزين والمحترمين، وعمل لصالحي لفترة قصيرة للغاية.. لماذا لم تقل لي الحكومة إنه كان يخضع للتحقيق». ووصف ترامب القضية بأنها، اتهامات قديمة ليس لها أي علاقة بالتواطؤ، هذه خدعة!».

وقال إن فريق الادعاء «عارٌ على أمريكا» ويقوم «بأعمال مولر القذرة».

ولطالما كان ترامب على خلاف مع وزير العدل، جيف سيشنز، لأنه نأى بنفسه عن التحقيق المتعلق بروسيا، بسبب دور سيشنز في حملة ترامب.

وكتب ترامب: «هذا الوضع مروع ويجب على وزير العدل جيف سيشنز، وقف هذه الحملة التي لا تستند إلى أدلة على الفور قبل أن تستمر في أن توصم بلادنا أكثر».

وفي وقت لاحق، أوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز ، أن ترامب كان يحث سيشنز فقط على التحرك، ولم يكن يأمره بالتحرك.

وقالت: «الرئيس كان يراقب هذه العملية وهي تمضي قدماً، لكنه يريدها أن تنتهي، وقد قال ذلك مرات عديدة».

واعترف ريك جيتس، شريك مانافورت السابق، في فبراير بأنه مذنب بتهمة التآمر والإدلاء بتصريحات كاذبة في القضية، وهو يتعاون مع مكتب مولر.

وفي بيانات افتتاحية، اتهم محامي الدفاع، جيتس، بتدبير عملية الاحتيال المزعومة في القضية لإخفاء اختلاسه من مانافورت.

ويمكن استدعاء جيتس للشهادة ضد رئيسه السابق في المحاكمة.

في أول يوم كامل من الإدلاء بالشهادة، شمل الشهود عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي الذين وصفوا كيف تم الحصول على الأدلة بمذكرة تفتيش لمنزل المدعى عليه.

ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع.

ويواجه مانافورت، 69 عاماً محاكمة أخرى في سبتمبر في واشنطن بشأن اتهامات أخرى تشمل التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، وغسل الأموال، وتقديم بيانات كاذبة، وعرقلة سير العدالة، وعدم التسجيل كجهة ضغط أجنبية.

وقد تم سجنه منذ يونيو عندما تم إلغاء الإفراج عنه بكفالة بعد أن أتهم مكتب مولر، مانافورت، بالتلاعب في شهادة الشهود.

بيونغ يانغ تطالب سول بعمل ملموس لتحسين العلاقات

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون

بيونغ يانغ – «وكالات»: جددت وسائل الإعلام الكورية الشمالية أمس الخميس مطالبتها لكوريا الجنوبية باتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين العلاقات، مشيرة إلى أن المماطلة الحالية تعزى لتمسك حكومة سيؤول بنظام العقوبات العالمي.

ودعت صحيفة رودونغ سينمون، الصحيفة الرسمية لحزب العمال الكوري، إلى تكثيف الجهود لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال قمة قائدي الكوريتين في أبريل الماضي وحل أية مشاكل دون الاعتماد على القوى الخارجية.

وقالت الصحيفة في مقال لها، حسب وكالة الأنباء الكورية الجنوبية «يونهاب»: «في حال تمسك الجنوب بالعقوبات والضغوطات فلا يتوقع حدوث تقدم حقيقي في العلاقات بين الكوريتين». وأضافت أن «الموقف والتوجه بشأن إعلان بانمونغوم يتعين أن يتم تبيانهما من خلال الإجراءات وليس من خلال الكلمات».

وأشارت إلى الإعلان الذي تبناه قائدا الكوريتين في قمة 27 أبريل الماضي التي تعهدا فيها بوقف الأعمال العدائية ضد بعضهما البعض ودعم التبادلات والتعاون عبر الحدود. وقد عقدت محادثات على مستوى العمل لتنسيق التعاون في مختلف القطاعات، لكن الشمال عبر مؤخرا عن إحباطه من التقدم الأكثر بطئا من المتوقع.

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات ظلت يشار إليها على أنها حجر عثرة أمام رغبة الشمال في استئناف مشاريع التعاون الاقتصادي بين الكوريتين المعلقة منذ فترة طويلة، حيث قالت سيؤول وواشنطن إنه سيتعين عليهما الانتظار إلى أن يتخلى الشمال تماماً عن برنامج الأسلحة النووية.

وانتقدت كوريا الشمالية الجنوب بسبب استخدامه العقوبات كذريعة لسحب أقدامه من المشاركة الإقتصادية، وعلى وجه الخصوص، دعت مؤخرا إلى استئناف تشغيل مجمع صناعي مشترك في بلدة كيسونغ الحدودية وبرنامج الجولات السياحية إلى جبل كوم غانغ، وكلاهما تم تعليقه لسنوات بسبب العلاقات المتوترة.

ودعت الصحيفة الكوريتين إلى أخذ زمام المبادرة في حل أي قضايا يمكن أن تنشأ عن تنفيذ اتفاقية القمة دون أن تتأثر بالدول الأخرى.

وزير تركي: لن نترك حركة غولن في الولايات المتحدة

وزير الداخلية التركي سليمان صويلو

انقرة – «وكالات»: سخر وزير الداخلية التركي سليمان صويلو أمس الخميس من الولايات المتحدة، وذلك غداة فرضها عقوبات عليه وعلى وزير العدل عبد الحميد جول.

وكتب صويلو على حسابه على موقع تويتر: «هناك شيء مثلك لنا في أمريكا: منظمة فتح الله الإرهابية»، في إشارة إلى الحركة التي يتزعمها رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن والذي تتهمه تركيا بالتخطيط للمحاولة الانقلابية التي وقعت في يوليو من عام 2016.

وأضاف: «لن نتركها هناك، سنستعيدها».

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات أمس الأربعاء على صويلو وجول بموجب قانون جلوبال ماجنيتسكي، وهو قانون أمريكي يسمح بمعاقبة السلطات والكيانات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد حول العالم.

وقالت الولايات المتحدة إن الوزيرين لعبا دوراً بارزاً في توقيف واعتقال القس الأمريكي أندرو برونسون، وتتضمن العقوبات الحجز على أي ممتلكات للوزيرين في الولايات المتحدة، كما أنها تحظر على الأفراد الأمريكيين الدخول في معاملات تجارية معهما.

وكان جول قال أمس: «لا أملك بنساً واحداً في الولايات المتحدة أو غيرها خارج تركيا». وكان قد تم توقيف برونسون (50 عاما) في ديسمبر عام 2016 في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها فصيل في الجيش التركي ضد أردوغان، وتشتبه السلطات التركية في أن القس على علاقة بغولن.

ورفضت محكمة تركية أمس طلباً مقدماً من برونسون لرفع الإقامة الجبرية المفروضة عليه في منزله بولاية إزمير، ومن المقرر أن تعقد الجلسة القادمة من محاكمته في 12 اكتوبر المقبل.

طهران تعد لمناورات كبرى في الخليج

إيران: ضبط شحنة أسلحة شرق البلاد تعود للمعارضة

أسلحة مهربة إلى إيران

عواصم – «وكالات»: أعلن المدعي العام في محافظة كرمان جنوب شرق إيران، عن ضبط شحنة من الأسلحة والذخائر الحربية شبه النقيلة المتعلقة بجماعات معارضة.

وقال دادخدا سالاري، في تصريح صحفي الأربعاء إن القوى الأمنية وبعد تلقيها معلومات عن دخول شحنة كبيرة من الأسلحة من الخارج إلى المنطقة الصحراوية في المنطقة، بادرت مساء أمس للتصدي لهذه العصابة وكشف وضبط الأسلحة، بحسب وكالة انباء فارس.

وأوضح أن شحنة الأسلحة هذه تتضمن سلاحين شبه ثقيلين مضادين للجو ومعدات متعلقة بها و 7400 رصاصة مضادة للجو و 23 قاذفة 73 ملم و15 صندوق عتاد و3 دراجات نارية منها اثنتان للعبور من المناطق الوعرة.

ولم يحدد سالاري هوية هذه الجماعات.

وفي أبريل الماضي، أعلن الأمن الإيراني مصادرة شحنة أسلحة على الحدود الشرقية للبلاد كانت متجهة إلى الداخل.

في شهري اكتوبر و نوفمبر 2017، أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية عن ضبط كميات كبيرة من الأسلحة في محافظة كرمان التي تعد ثاني أكبر محافظة من ناحية المساحة في إيران.

من ناحية أخرى قال مسؤولون أمريكيون الأربعاء إن الولايات المتحدة تعتقد أن إيران تعد لمناورات كبرى في الخليج في الأيام المقبلة، لتقدم موعد تدريبات سنوية على ما يبدو وسط تصاعد التوتر مع واشنطن.

وتشعر إيران بالغضب من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإنسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات على طهران، وحذر مسؤولون إيرانيون كبار من أن الجمهورية الإسلامية لن ترضخ بسهولة لحملة أمريكية جديدة لحظر صادرات النفط الإيرانية.

وأكدت القيادة المركزية الأمريكية أنها رصدت زيادة في الأنشطة الإيرانية بما في ذلك في مضيق هرمز الاستراتيجي لشحنات النفط الذي هدد الحرس الثوري الإيراني بإغلاقه.

وقال المتحدث باسم القيادة المركزية التي تشرف على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الكابتن بيل إربان: «نحن على علم بالزيادة في العمليات البحرية في الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان». وأضاف «نتابع الوضع عن كثب ونستواصل العمل مع شركائنا لضمان حرية الملاحة وتدفق التجارة في الممرات المائية الدولية».

ولم يذكر معلومات إضافية أو يعلق على أسئلة عن المناورات الإيرانية المتوقعة.

ولكن مسؤولين أمريكيين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم قالوا إن الحرس الثوري الإيراني يجهز على ما يبدو أكثر من 100 سفينة للتدريبات، وربما يشارك مئات من أفراد القوات البرية، وأضافوا أن المناورات قد تبدأ في الساعات الـ48 المقبلة لكن ليس واضحاً متى سيكون ذلك تحديداً.

وكانت شبكة (سي.إن.إن) أول من أوردت تفاصيل عن الاستعدادات الإيرانية، وقال مسؤولون أمريكيون إن «توقيت المناورات يهدف على ما يبدو إلى توصيل رسالة إلى واشنطن التي تكثف الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على طهران لكنها حتى الآن لم تصل إلى حد الاستعانة بالجيش الأمريكي للتصدي لإيران ووكلائها».

وتضع سياسات ترامب ضغوطا كبيرة على الاقتصاد الإيراني وإن كانت معلومات المخابرات الأمريكية تشير إلى أنها قد تحشد الإيرانيين في نهاية المطاف ضد الولايات المتحدة وتعزز وضع حكام إيران المتشددين.

وهبطت العملة الإيرانية إلى مستويات جديدة هذا الأسبوع بينما يستعد الإيرانيون ليوم الـ 7 من أغسطس الجاري وهو الموعد المقرر لتعيد واشنطن فرض أول دفعة من العقوبات الاقتصادية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي.

وخرج عدد من الاحتجاجات في إيران منذ بداية العام على ارتفاع الأسعار ونقص المياه وانقطاع الكهرباء وما وصفه متظاهرون بالفساد، واحتشد المئات أول أمس الثلاثاء في عدة مدن مثل أصفهان وشيراز والأهواز احتجاجا على ارتفاع التضخم ومن بين أسبابه ضعف الريال الإيراني.

أفغانستان: خطف وقتل ثلاثة أجانب في كابول

عناصر أمنية في كابول

كابول – «وكالات»: قال مسؤولان أمنيان، أمس الخميس، إن «مسلحين قتلوا ثلاثة أجانب كانوا يعملون لصالح شركة دولية في العاصمة الأفغانية كابول».

وقال المتحدث باسم قائد شرطة كابول حشمت ستانكزاي: «تعرض هندي وماليزي ومقدوني للخطف وقتلوا، عثرنا على جثثهم».

الأرجنتين: اعتقال مسؤولين سابقين ورجال أعمال بالكسب غير المشروع

الشرطة الأرجنتينية تنفذ حملات اعتقالات

«وكالات»: ألقت الشرطة الأرجنتينية القبض على خمسة مسؤولين سابقين وستة من رجال الأعمال على ذمة فضيحة فساد وتلقي رشاوي مالية بقيمة 160 مليون دولار.

وذكرت صحيفة لا ناسيون، في عددها الأربعاء، أنه من من المقرر استدعاء الرئيسة السابقة للبلاد، كريستينا فرنانديز دي كيرشنر والتي حكمت البلاد خلال الأعوام من 2007 إلى 2015 للإدلاء بإفادة أمام المحكمة يوم 13 الشهر الجاري.

ويشتبه في أن رجال الأعمال في مجال البناء والطاقة دفعوا رشاوي مالية لإدارات الرئيس الراحل، نيستور كيرشنر، الذي شغل المنصب بين عامي 2003 و 2007 ، وزوجته وخليفته كريستينا فرنانديز دي كيرشنر مقابل الحصول على عقود حكومية.

وتستند هذه التهم جزئيا إلى مذكرات قدمها السائق السابق لمسؤول كبير سابق في وزارة التخطيط الاتحادية، وهو أحد المعتقلين.

ويتردد إن السائق سلم حقائب تحوي أموالا إلى مقر الإقامة الرسمي، والخاص لكيرشنر وإلى مكاتب حكومية.

وبلغت الأموال التي تم تسليمها ما لا يقل عن 160 مليون دولار بين عامي2005 و2015.

وتواجه فرنانديز دي كيرشنر، وهي الآن عضو في مجلس الشيوخ، بالفعل اتهامات بالفساد تتعلق بفترة توليها الرئاسة.